

وثيقة معلومات مشروع / صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (PID/ISDS)

مرحلة التصور

تقرير رقم: PIDISDSC18444

تاريخ الإعداد / التحديث: 02 جوان/يونيو 2016

أ. معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد:	تونس	معرف المشروع:	P158138
اسم المشروع:	فرص الإدماج الإقتصادي للشباب و الشبان (P158138)		
المنطقة	الشرق الأوسط و شمال إفريقيا		
التاريخ التقديري للتقييم:	09- جانفي/كانون الثاني 2017	التاريخ التقديري لمجلس الإدارة:	30 مارس 2017
مجال العمل (القيادة):	الحماية الإجتماعية و العمل	وسيلة الإقراض:	تمويل المشاريع الإستثمارية
القطاع(ات):	الخدمات الإجتماعية الأخرى (50٪)، الصناعة العامة وقطاع التجارة (50٪)		
الموضوع (ات):	دعم الشركات الصغرى والصغيرة و المتوسطة (20٪)، تحسين أسواق العمل (20٪)، الحماية الإجتماعية وسياسات ونظم العمل (40٪)، الحماية الإجتماعية الأخرى وإدارة المخاطر (10٪)، الإدماج الإجتماعي (10٪)		
المقترض(ون)	وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي		
الجهة المنفذة	وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي		
التمويل (بالمليون دولار أمريكي)			
مصدر التمويل			
المقترض	0.00		
البنك الدولي للإنشاء و التعمير	60.00		
الفجوة التمويلية	0.00		
التكلفة الإجمالية للمشروع	60.00		
التصنيف البيئي	ب- تقييم جزئي		
قرار مراجعة التصور			
هل هو مشروع مكرّر؟	لا		
هل وقع تحويل هذا المشروع؟ (لن يتم الكشف عنه)	لا		
قرار آخر (حسب الحاجة)			

ب. المقدمة و السياق

السياق العام للبلاد

1. ما فتئت الحكومة التونسية منذ قيام الثورة عام 2011 تنوء تحت أعباء ضغوط هائلة للوفاء بالعقد الاجتماعي الذي وعدت به مواطنيها وإظهار المكاسب الاجتماعية والاقتصادية الملموسة للديمقراطية. و رغم انخفاض وطأة الفقر إلى النصف بين عامي 2000 و 2010 (من 32% إلى 15.5%)، فإنّ التفاوت بين المناطق والفئات العمرية ظلّ مرتفعاً (مجموعة البنك الدولي، إطار الشراكة في التنمية بين الحكومة التونسية و البنك الدولي (CPF، 2016). وقد تواصل هذا النمط منذ قيام الثورة وأصبح فعلياً أكثر سوءاً في بعض المناطق. ويقدر المعهد الوطني للإحصاء أنّ معدل الفقر على المستوى الجهوي قد يكون في مستوى 20%. كما أنّ قابليّة سقوط الأسر في دائرة الفقر لا تزال مرتفعة للغاية (التشخيص المنهجي للدولة (SCD)، 24: 2015). و رغم وجود شبكات الأمان الاجتماعي مثل برنامج الأسر المحتاجة (البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة، (PNAFN) و البطاقات الصحية المدعومة (البرنامج الوطني للعلاج بالتعريف المنخفضة، (AMG2)، إلا أنّها تفتقر إلى التغطية الكافية ودقة الاستهداف. كما تمّ تسجيل تزايد في الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي لفئات معينة، وخاصة الشباب. و تأتي البطالة، وخاصة بين الفقراء والشباب وسكان المناطق المتأخرة أو المناطق شبه الحضرية المهمشة في صميم الاستياء العام.

2. و تعاني نسبة كبيرة من السكان في سن العمل من انعدام النشاط أو البطالة، أو العمل في وظائف منخفضة الجودة. أمّا فيما يتعلق بانعدام النشاط، فهناك مستويات منخفضة من المشاركة في العمل بين النساء (تحت 26% مقابل 71% للرجال) والشباب. و في عام 2014، تمّ تصنيف حوالي ثلث مجموع الشباب كعاطلين عن العمل، أو التعليم أو التدريب (NEET) إلى جانب 40% من الطلاب، بينما لم يكن يعمل منهم إلا 28% فقط. و تعتبر معدلات العاطلين عن العمل، أو التعليم أو التدريب (NEET) أعلى بين الإناث (38% من الشابات مقابل 25% بين الشبان) و ذوي المهارات المتدنية (68.3% من مجموع NEET الذين لم يكملوا المرحلة الثانوية من التعليم مقابل 14% من حاملي الشهادات الجامعية). وفيما يتعلق بالبطالة، انخفض متوسط المعدل العام من 18.9% في عام 2011 إلى 15% اعتباراً من أواخر عام 2014، ولكنّ هذا الانخفاض يعزى أساساً إلى الزيادات المستمرة في التوظيف في القطاع العام. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك اختلافات واضحة في معدلات البطالة بين مجموعات السكان والأسر. فمتوسط معدل البطالة بين العمال الذين يعيشون في الأسر التي تنتمي إلى أفقر شريحة عشرية، على سبيل المثال، هو أعلى ب 30%، في حين أنّه يتراجع إلى 15% بين العمال الذين يعيشون في أغنى الأسر. و يعتبر معدل البطالة بين الشباب (15-24 سنة) أعلى ب 2.5-3 مرات مقارنة بالبالغين. و في القيروان، على سبيل المثال، لا يعمل إلا أقل من 40% من السكان في سن العمل، و لا يشارك أكثر من النصف في سوق العمل، بينما تتجاوز معدلات التوظيف في تونس و صفاقس 40%. وأخيراً، فإن الغالبية العظمى من العاملين تمتهن وظائف ذات إنتاجية وجودة منخفضة. وتعمل 41% من القوى العاملة في وظائف منخفضة الجودة، أو لحسابها الخاص (بما في ذلك العمال والفلاحون و العمال غير المأجورين)، أو بأجر غير رسمي.

3. وتتفاقم هذه التحديات من خلال النمو الاقتصادي البطيء، والذي انخفض بعد الثورة، واستعاد عافيته بشكل متواضع منذ ذلك الحين. و في عام 2013 و 2014، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.3 % في العام على أساس سنوي. وظل الطلب الخارجي منخفضاً، نتيجة الركود في منطقة اليورو، في حين تباطأ الطلب المحلي نتيجة لسياسات الاقتصاد الكلي الأكثر صرامة. و أثرت التوترات الاجتماعية والأمنية بشكل بالغ السلبيّة على النشاط الاقتصادي في عام 2015، حيث لم يتجاوز النمو 0.8 %. وبالإضافة إلى ذلك، أدى هذا النمو الاقتصادي الضعيف إلى محدودية خلق فرص العمل. الأمر الذي نتج عنه انخفاض كبير في القدرة على استيعاب الوافدين الجدد على سوق العمل، وخاصة الشباب المتعلّم منهم. وكانت معدلات إنشاء الشركات الفتية / الصغيرة التي تخلق فرص عمل في القطاع الرسمي منخفضة، و لم يصمد و ينمو من هذه الشركات التي تمّ إنشاؤها سوى عدد قليل.

السياق القطاعي و المؤسسي

4. أعربت الحكومة التونسية، في مختلف الوثائق الاستراتيجية والمشاورات المتعددة مع الشركاء، عن التزامها بتعزيز الاندماج الاقتصادي لهذه الشرائح الضعيفة و الواسعة من السكان. ومن الأمثلة على ذلك العقد الاجتماعي عام 2013، و الحوار الوطني الجاري مع النقابات واتحاد أرباب العمل (الإتحاد العام التونسي للشغل و الإتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية)، و الإجراءات الإستعجالية في مجال التشغيل في جانفي /يناير 2016 ، و مذكرة التوجيه الاستراتيجية، والخطة الخماسية التي سيصادق عليها قريباً. و في هذا السياق، أقدمت مختلف الوزارات على اتخاذ إجراءات محددة لمكافحة الفقر والحد من البطالة وتعزيز خلق فرص العمل، وإن كان ذلك بطريقة غير منسقة. وسعى منها إلى تحسين الفرص الاقتصادية للفئات الضعيفة ، اقترحت وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدة الأسر المستفيدة من شبكات الأمان الاجتماعي لا من أجل تحسين وظائفها وفرص جني الأرباح من أجل الخروج في نهاية المطاف من برامج شبكات الأمان فقط، ولكن أيضاً لإدماج الشباب المحروم القادر على العمل و الذي لا ينتفع بمبادرات شبكات الأمان الاجتماعي. و على صعيد آخر وجّهت وزارة الشباب مجموعة من الاستثمارات لخلق مشاريع لفائدة الشباب و إدماجهم اجتماعياً بشكل أوسع، في حين ركّزت وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة على المشاريع الموجهة للإناث. و مؤخراً ، أطلقت وزارة التشغيل مبادرة جديدة لتوظيف الباحثين عن العمل من أصحاب الوضعيات الهشة الذين طالت مدة بطالتهم ، و اطلق عليها اسم "فرصتي". وسيوفر البرنامج دورة تدريبية فردية، بدءاً من تحديد المشاريع المهنية و انتهاء بتنفيذها.

5. تتطلب معالجة الإقصاء الاقتصادي للفئات الهشة استراتيجية متكاملة/ متعددة القطاعات تركز على كل من السياسات والبرامج الكلية والقطاعية / الإقليمية. أما على المستوى الكلي فهناك إصلاحات هيكلية عالقة لتحسين الحوافز من أجل إنشاء وتنمية الأعمال كمحرك رئيسي لخلق فرص العمل. ويشتمل هذا الأمر على الإصلاحات التي يجب إدخالها لتحسين الحوكمة، وتبسيط القواعد التنظيمية للأعمال واليد العاملة، وتعزيز المنافسة، وتحسين فرص الحصول على التمويل، والحد من التشوهات التي تؤثر على مخصصات الاستثمارات الخاصة، وتحسين نوعية وأهمية نظم التعليم والتدريب (ويشير تقييم مناخ

الاستثمار لمجموعة البنك الدولي لعام 2014 أن مستوى مهارات العمال وتعليمهم هي القيود الأساسية الثانية التي يواجهها أرباب العمل). و رغم أنّ هذه الإصلاحات تعتبر أساسية فهي إلا أنها غير كافية، وخاصة على المدى القصير، فإن السياسات الكلية تحتاج إلى أن تستكمل بتدخلات تستهدف مناطق محددة و تهدف إلى إزالة القيود عن الاستثمارات وخلق فرص العمل في قطاعات فرعية محددة / سلاسل القيمة ، في نفس الوقت الذي تساعد فيه العمال على العبور من انعدام النشاط أو البطالة إلى العمل بأجر أو العمل الحر، أو من وظائف ذات إنتاجية دنيا إلى أخرى ذات إنتاجية أعلى.

العلاقة باستراتيجية المساعدة لدولة تونس/ استراتيجية و إطار الشراكة بين دولة تونس والبنك الدولي

10. في هذا السياق، أدركت الحكومة التونسية الحاجة إلى نهج / مقارنة متعددة القطاعات و ذات تنسيق أفضل من أجل وضع برنامج الإدماج الاقتصادي المتكامل، و الذي يُتوقع أن يعتمد جزء منه على هذه العملية المقترحة. و سيقوم البرنامج بتعزيز فرص الحصول على العمل بين الفئات الهشة في ولايات مختارة تقع في المناطق الأقل تقدما من تونس وربما في منطقة واحدة مهمشة في المنطقة الحضرية لتونس العاصمة. و نعني بالجماعات الهشة، كما تم تحديدها من قبل الحكومة، القادرين على العمل من المستفيدين من خدمات شبكات الأمان الإجتماعي التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية ، و المحرومين من الشباب ، والنساء.

11. تتفق هذه العملية المقترحة تماما مع إطار الشراكة الجديد بين دولة تونس والبنك الدولي 2016-2020. و هي تساهم في تحقيق أهداف أركان هذه الشراكة و هي كالاتي: (أ) الركن الأول ("استعادة بيئة مواتية للنمو الاقتصادي") من خلال دعم مبادرات خلق فرص العمل بقيادة القطاع الخاص؛ (ب) الركن الثاني ("الحد من التفاوتات الإقليمية") من خلال تعزيز الفرص الاقتصادية في المناطق المتخلفة بواسطة مقارنة الوظائف المتكاملة في الولايات المستهدفة. و (ج) الركن الثالث ("الإدماج الاجتماعي")، من خلال الهدف المزدوج المبتكر المتمثل في المستفيدين من شبكات الأمان الإجتماعي من القادرين على العمل في جميع الأعمار والشباب المحرومين غير المستفيدين حاليًا من هذه البرامج. و تمّ، على وجه التحديد، تناول الهدف الفرعي لإطار الشراكة III.2 ("زيادة الفرص لدى الشبان و الشباب") من خلال تعزيز التوظيف وريادة الأعمال بالنسبة إلى الشباب في وضعية هشة المقيمين في الولايات المتخلفة وفي المناطق المهمشة في المناطق شبه الحضرية. و تساهم العملية المقترحة أيضا في III.3 من خلال التشجيع، بناء على طلب من الحكومة التونسية، على مقارنة منتجة لشبكات الأمان من خلال ربط أعضاء شبكات الأمان الإجتماعي من القادرين على العمل بفرص اقتصادية مماثلة، وبالتالي الحد من عدم المساواة في الفرص و هشاشة المجموعات المعرضة للخطر كهدف رئيسي للحماية الاجتماعية. وأخيرا، فإن القضايا التأسيسية المتعلقة بإطار الشراكة الخاصة بالنوع الإجتماعي والحوكمة تعتبر جزءا لا يتجزأ من تصميم هذا المشروع، مع التركيز بشكل خاص على الشمولية، ومقاربات النوع الإجتماعي الذكيّة لإزالة القيود التي تمنع المرأة من الوصول إلى الوظائف، ومقاربات المساواة الاجتماعية.

12. تستجيب العملية المقترحة تماما للاستراتيجية الجديدة لمجموعة البنك الدولي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، وتسهم بشكل خاص في ركنها الأول، "تجديد العقد الاجتماعي" واستعادة الثقة بين المواطنين والدولة. ويدعم المشروع التحولات الجوهرية في رسم سياسة التشغيل في تونس بطريقة تشجع على "حماية أكثر فعالية للفقراء والضعفاء؛ وتقديم خدمة شاملة وخاضعة للمساءلة، و قطاع خاص قوي يمكن أن يخلق وظائف وفرص للشباب". ويدعم هذا المشروع، على وجه التحديد، أربعة تحولات جوهرية في المقاربة: (i) من برامج التوظيف الكبرى غير المستهدفة إلى تلك التي تستهدف على وجه التحديد الشرائح الفقيرة والمحرومة من الشباب وكبار السن (بما في ذلك القادرون على العمل من أعضاء الأسر المنتفعة بشبكة الأمان الاجتماعي). (ii) من الاعتماد الكبير على التدخلات في الوظائف من جانب العرض (و التي تركز على المهارات) إلى مقاربة خاصة قائمة على الطلب و مركزة على سلاسل قيمة محددة ذات قدرة عالية على خلق فرص العمل. (iii) من قطاع عام يسدي الخدمات إلى زيادة الاعتماد على مقدمي الخدمات الذين يتم اختيارهم على أساس الأداء و القدرة التنافسية (القطاع الخاص و / أو الجمعيات)؛ و (iv) من مقاربة مركزية من أعلى إلى أسفل في صنع السياسات، إلى إشراك أقوى للمواطنين والمساءلة في تقديم الخدمات.

13. وأخيرا، تسعى العملية المقترحة إلى تحقيق أقصى قدر من التآزر مع تدخلات مجموعة البنك الدولي ومبادرات الشركاء الآخرين. و من بينها استكمال التركيز على خريجي التعليم العالي ومشروع التوظيف (TEEP). و ستوفّر هذه العملية أيضا استمرارية في الدعم الحالي المقدم من قبل البنك لتعزيز نظام شبكة الأمان الاجتماعي بعد اختتام مشروع الصندوق الانتقالي لدعم إصلاحات الحماية الاجتماعية (المقرر في منتصف 2017). و فيما يتعلق بالشراكات مع الجهات المانحة الأخرى، يوجد التزام ببذل جهود مشتركة مع مشروع إرادة برعاية الاتحاد الأوروبي لتعزيز فرص العمل في المناطق المتخلفة ومع منظمة العمل الدولية (ILO) من أجل الحوار مع وزارة التشغيل.

ج. الهدف (الأهداف) الإنمائي المقترح

الهدف (الأهداف) الإنمائي (من مقترح مشروع البنك الدولي)

الهدف الإنمائي المقترح للمشروع (PDO) هو تحسين فرص العمل بالنسبة إلى الفئات الهشة المستهدفة في مناطق مختارة من تونس.

و يجب أن يتحقق هذا الهدف من خلال مقاربة متكاملة متعددة القطاعات لفرص العمل والإدماج الاقتصادي للشرائح الهشة المستهدفة. وتحيل "المقاربة المتكاملة متعددة القطاعات" المقترحة على التدخلات للتصدي للقيود الملزمة في عروض و طلبات الشغل بطريقة متكاملة، مما يشجع على خلق فرص عمل من خلال برنامج مرن شامل لدعم أصحاب المشاريع والشركات وسلاسل القيمة، الأمر الذي يمكن من تحسين نوعية الوظائف الحالية، ويسهل الانتقال من انعدام النشاط / البطالة إلى العمل. وتشمل الرؤية الاستراتيجية الداعمة أيضا تحولا من المقاربة من أعلى إلى أسفل إلى مقاربة موجهة أكثر إلى السياق المحلي و المواطن مع المساءلة عن النتائج.

النتائج الرئيسية (من مقترح مشروع البنك الدولي)

سيكون أول المستفيدين من المشروع الفقراء والفئات الهشة في ولايات تونسية مختارة ، بما في ذلك الأعضاء القادرون على العمل في أسر شبكة الأمان الإجتماعي والشباب العاطلين عن العمل و / أو في وضع هشّ (و هذه الفترة محدّدة ما بين 16 و 35 سنة من العمر). و أثناء الإعداد، سيتمّ تحديد المجموعة المستهدفة ومعايير الأهلية بأكثر دقّة واتباع مقاربة استراتيجية للتدخلات المدروسة بين الجنسين. و سوف يقع تقديم الدعم للمستفيدين لتحسين فرص العمل والحد من العزلة والتبعية، مع دعم إضافي للمجموعات التي يصعب مدّها بالخدمات مثل الشابات الفقيرات والشباب المحرومين من أجل توفير مورد رزق وبناء الأصول. أمّا النتائج المباشرة فهي الزيادة على مستوى مشاركة القوى العاملة ، وفرص العمل والمهارات، والخبرة في العمل ذي الصلة، وزيادة الأرباح والأجور أو العمل الحر.

كما أنّ المشروع من شأنه أن يدعم المؤسسات الخاصة الصغرى و الصغيرة والمتوسطة الموجودة و ذلك لتعزيز خلق فرص العمل في المناطق المختارة أين تقيم الفئات المستهدفة من المشروع. و بما أنّ الاحتياجات بين هذه الفئات الواسعة من أحجام الشركات مختلفة جداً، وخاصة في القطاعات المختلفة، فإنّه سيتمّ تدقيق المستفيدين من الفئات أثناء الإعداد.

أمّا النتائج الأولية الرئيسية للمشروع المقترح فستكون:

أ. الزيادة في معدل قوة مشاركة اليد العاملة من الأسر المستفيدة من شبكة الأمان الإجتماعي المدعومة من المشروع (بعد سنة واحدة)

ب. الزيادة في معدل التوظيف بالنسبة للمستفيدين من المشروع (أي حصة المستفيدين الذين يعملون لحساب الغير أو لحسابهم الخاص لمدة عام أو قبل ذلك، بعد تلقّيهم المساعدة لربطهم بفرص العمل، و يتمّ تصنيفهم حسب النوع الإجتماعي والعمر و الإنتساب إلى أعضاء الأسر المستفيدة من شبكة الأمان الإجتماعي/ أو لا)

ج. الزيادة في متوسط دخل المستفيدين سنة واحدة على الأقل بعد تلقّي الدعم (مفصلاً على النحو الوارد أعلاه)

د. خلق فرص عمل بما يعادل صافي دوام كامل (FTE) (محدّدة كوظائف مباشرة، ضمن الشركات المستفيدة الحالية)

هـ. عدد المستفيدين المدعومين من الربط بالخدمات من مقدمي الخدمات على أساس الأداء.

د. وصف التصوّر

1. لتلبية هدف تطوير المشروع، فإن المشروع المقترح يفترض أن يلبّي ثلاثة مكونات مترابطة. و يتمثّل المكون 1 في تحديد وتعبئة وربط المستفيدين المستهدفين فرص العمل بأجر وفرص العمل الحر التي يتأتّى جزء منها من القطاع الخاص في سلاسل القيمة المستهدفة وقطاع الرعاية الاجتماعية. أما المكون 2 فيتركز على إزالة القيود أمام تحقيق النمو وخلق فرص العمل على مستوى الشركات بما في

ذلك سلاسل القيمة المستهدفة والقطاعات الاجتماعية، في نفس الوقت الذي يتم فيه توفير برنامج لربط الفئات الهشة المستهدفة بالشركات المدعومة. و سيتمكن المكون 3 من المساعدة على التصدي لتحديات التنسيق و التنفيذ الرئيسية التي تواجهها الحكومة على المستويين الوطني والمحلي، في الوقت الذي تستثمر فيه في التوجه بحسب النتائج وآليات تعليقات و ملاحظات المستخدمين.

المكون 1. تحديد و ربط الفئات المستهدفة بالوظائف الشاملة

سيكون الهدف من هذا المكون الفرعي هو تقديم خدمات الدعم للمستخدمين من البرنامج لتسهيل الانتقال السريع من البطالة / انعدام النشاط إلى الأجر أو العمل الحر، أو لمساعدتهم على الانتقال من الوظائف الأقل جودة إلى الوظائف عالية الجودة، من خلال:

(i) مدخل البرنامج وتنميط الفئات المستهدفة، بما في ذلك تصميم وتنفيذ عملية التوعية الواسعة والمستفيضة لتحديد وجذب المستخدمين المحتملين من المشروع في الولايات المختارة، و وضع سجلّ للبرنامج وجميع العمليات المطلوبة لتسجيل والتحاق الأفراد؛ وإنشاء نظام تنميط لتصنيف وتبويب المستخدمين في مجموعات متجانسة لإبراز الحواجز المماثلة في سوق العمل.

(ii) ربط المجموعات المستهدفة بالعمل المأجور، بما في ذلك تمويل الخدمات لمعالجة المعوقات التي تواجه المستخدمين من الحصول عليه أو على عمل حرّ. وستتم الاستعانة بمصادر خارجية في تحديد وتوفير هذه الخدمات و ذلك بالإعتماد على مقدمي الخدمات من القطاع الخاص / المنظمات غير الحكومية المختارة من خلال عملية تنافسية و الدفع حسب الأداء. و سيخلق نظام التعاقد والدفع حوافز لمقدمي الخدمات من أجل الاستجابة لاحتياجات المستخدمين، و تكييف حزمة خدماتهم معها (اعتمادا على شخصية المستفيد). و سيستهدف مقدمو الخدمات ثلاث مجموعات من فرص العمل للمستخدمين من أصحاب الأوضاع الهشة: (1) الشواغر الموجودة في العمل المأجور في الشركات المحلية. (2) فرص الأجر التي تمّ إنشاؤها من خلال المكون 2 داخل المؤسسات المدعومة؛ و(3) فرص التوظيف الذاتي تحت المكون 2. و ستشجّع حوافز الأداء الملاءمة السريعة بين المستخدمين المستهدفين و الوظائف الشاغرة و فرص العمل، و سيتم النظر في الآليات المبتكرة مثل "سوق العمل المعكوس" والشراكة مع القطاع الخاص ، مع الأخذ بعين الاعتبار الطلب في المناطق المتخلفة التي يستهدفها المشروع.

المكون 2. دعم خلق فرص العمل

من شأن هذا المكون أن يدعم الاستثمارات وخلق فرص العمل من خلال توفير الخدمات المالية وغير المالية للشركات القائمة والجديدة، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة. و سينطوي جزء من التدخل على ربط بعض هذه الشركات بالأسواق المستهدفة و / أو سلاسل القيمة (مثل الصناعات الزراعية والمنسوجات) أو مجموعات من المنتجات والخدمات القائمة بالفعل في ولايات المشروع المستهدفة. ويمكن تقديم الخدمات للمنتجين الفرديين أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولكن أيضا إلى الشركات المنتجة (بين المزارعين على سبيل المثال)، والاستثمارات في «السلع ذات المنفعة العامة»

التي تعود بالفائدة على عدد كبير من المشغلين في سلسلة قيمة صناعة أو قطاع ما. وسيتم البحث عن إيجاد فرص عمل في القطاعات الحدودية مثل الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية.

منصة لدعم ريادة الأعمال الشاملة. يهدف هذا المكوّن إلى تأسيس منصة مرنة لتحديد وتطوير و/ أو نمو الشركات القائمة أو الجديدة، وتقديم خدمات مالية وغير مالية للأفراد أو الشركات المؤهلة. و ستتألف المنصة من وحدات خاصة بخدمات دعم المؤسسات. و يمكن للمستفيدين المحتملين، بما في ذلك مقدمو الطلبات من المكون 1، أن يكونوا من العمال غير النشطين أو العاطلين عن العمل الذين يحاولون الإعداد لمشروع تجاري أو العاملين لحسابهم الخاص / أصحاب المشاريع الصغيرة في محاولة لخلق أعمال جديدة أو تطوير القائمة منها. و تتبّع الخدمات المقدّمة إلى المستفيدين نفس مقاربة التعاقد على أساس النتائج كما هو الحال بالنسبة للمكون الفرعي 1.1. و من الوظائف الهامة لمقدمي الخدمات اعتماد آليات اختيار الأعمال المناسبة، أي القيام بعملية الإختيار بين السكان المستفيدين المحتملين الذين لديهم شركات مجدية أو مشاريع تجارية وقدرات ريادية كافية. و ستختلف الخدمات المقدمة في إطار المنصة تبعاً لنوع العمل وخصائص المستفيدين، بما في ذلك:

- حزمة من خدمات تطوير الأعمال، و تشمل على (أ) التدريب، (ب) المشورة وتوجيه الخدمات، (ج) تدعيم شبكة العلاقات، و (د) إمكانية الوصول إلى التمويل. و يمكن للمنصة ربط رجال الأعمال بالتمويل، لكنها لن تقدم خط ائتمان لتمويل المشاريع الصغيرة. و يشمل تحديد التمويل من خلال المنصة المنح المقدّمة للشركات الصغيرة الجديدة (المقاربة الشاملة) ومنح المطابقة (للشركات القائمة) وفق أطر خاصة ومعايير أهلية شفافة وواضحة.

- بالنسبة إلى سلاسل القيمة المختارة، فإن المنصة ستساعد أيضاً على وضع نموذج تطوير سلسلة القيمة الفعالة في الولايات المستهدفة، من خلال رسم خرائط هذه السلاسل، وتحديد فرص الأعمال التجارية، وتصميم وتنفيذ خطة عمل لكل سلسلة قيمة مختارة بهدف تحسين قدرتها التنافسية. و سيعتمد اختيار سلاسل القيمة على الكثافة / الخصوصية المحلية للنشاط الاقتصادي وإمكانية خلق فرص عمل للمستفيدين الأساسيين من المشروع وسيتم اختيارهم بالتشاور الوثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، وبالتنسيق مع ذوي الصلة الآخرين بمجموعة البنك الدولي و/أو مانحي الاستثمارات في هذه المنطقة.

وسيتم في إطار المنصة توجيه المنح من خلال **صندوق الإنتاجية و الوظائف (PFJ)** لتوفير التمويل المشترك للمؤسسات أو الجمعيات أو الشركات أو المنتجين لتنفيذ الخطط الاستثمارية المختارة. و تشمل أنواع الاستثمارات المعدات (بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات) والأعمال الصغيرة (مثل إعادة تأهيل المرافق الحالية)، ولكنها لن تشمل البنية التحتية الجديدة. و سيتم تصوّر إطارين منفصلين للصندوق، نظراً للخصائص المتباينة للشركاء المعنيين (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) والاستثمارات والخبرات الفنية اللازمة لتقييم تنفيذ المقترحات. و سيغطّي الإطار الأول العمل الحر والتوظيف الذاتي لجميع المستويات، بما في ذلك الاستثمارات في الرعاية الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية (مثل توفير الدعم لتوسيع المشاريع الصغيرة لتوفير الخدمات للبالغين المعالين). أما النافذة الثانية فستغطي الاستثمارات المعروفة والتقليدية لسلاسل القيمة والأعمال على أساس تنافسي، وستركّز على الاستثمارات التي تهدف إلى زيادة جودة المنتجات والإنتاجية، و القيمة المضافة للمنتجات، وربط رجال الأعمال بالأسواق وسلاسل القيمة، أو تقديم خدمات الدعم للمشاركين في سلسلة قيمة معينة (مثل شركات

الخدمات اللوجستية، وتجار التجزئة، الاستهلاك الوسيط، والنقل). وستكون عملية الاختيار التنافسية مفتوحة لمقدمي الخدمات باستخدام معايير أهلية واضحة، بما في ذلك القدرة على خلق فرص عمل للمستفيدين المستهدفين في المكون 1 الذين لا يزالون في بحث عن فرص العمل. ويمكن للمستفيدين أيضا أن يكونوا من أصحاب المشاريع المحلية وشركاء التوزيع من ذوي السمعة الطيبة الذين يقدمون الخدمات الأساسية المفقودة في سلسلة القيمة (على سبيل المثال شركات الخدمات اللوجستية، وتجار التجزئة والمصدرين الدوليين) والذي يمكن لهم أن يثبتوا قدرتهم على مساعدة أصحاب المشاريع المحلية / المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تطوير سلسلة القيمة الخاصة بهم وخلق فرص العمل محليا.

المكوّن 3 . بناء عملية إنجاز برامج فعالة و مسؤولة

من شأن هذا المكوّن الأخير دعم صياغة مختلف التدخلات على الميدان و الإستحواذ عليها تدريجيًا من قبل الوكالات وأصحاب المصلحة العامة ذات الصلة من خلال (i) خلق القدرات وضمان التواصل الفعال مع الجهات المعنية. (ii) التمويل اللازم لتحسين أنظمة ؛ (iii) تطوير نظام قوي للرقابة والتقييم وآليات تعليقات و ملاحظات المستخدمين و (iv) تقديم الدعم الملائم للتنفيذ.

II. الإجراءات الوقائية

أ. موقع المشروع و أبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كانت معروفة)

موقع المشروع: للسماح بالتعلم السليم و التوسّع المحتمل، وافق فريق البنك و الحكومة على أساس أولي على مجموعة متنوعة من الولايات. وأجريت مشاورات مع الحكومة التونسية و الشركاء من المجتمع المدني باستخدام المعايير التالية: (i) التركيز الرئيسي على المناطق المتخلفة، وذلك باستخدام مؤشر التنمية الإقليمية الذي وضعته وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ؛ (ii) تنوع التحديات الاجتماعية والاقتصادية للإقصاء و الوظائف ، بما في ذلك داخل المناطق شبه الحضرية الفقيرة؛ (iii) الأعداد المطلقة للمستفيدين من شبكة الأمان الاجتماعي (البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة، (PNAFN) و البطاقات الصحية المدعومة (البرنامج الوطني للعلاج بالتعريف المنخفضة ، AMG2)؛ و، (iv) إمكانات التأزر والتكامل مع تدخلات الجهات المانحة. وعلى هذا الأساس، تم التوصل إلى اتفاق مبدئي يقضي بأن يغطّي المشروع كحد أقصى 5 ولايات: (i) أربعة تقع في منطقتين أقل حظا (الوسط الغربي والشمال الغربي) و قريبة من مراكز المدن. و (ii) ولاية واحدة شبه حضرية محرومة في منطقة تونس الكبرى.

ويهدف المشروع إلى تعزيز وصول الشرائح الهشة المستهدفة من السكان إلى الأجور وفرص العمل الحر في الولايات المختارة. ويشمل المشروع التدخلات لمعالجة العوائق في جانب العرض التي تمنع الوصول إلى الوظائف و المرتبطة بالفقر و النوع الاجتماعي، وزيادة الاستثمارات على مستوى الشركات للحدّ على خلق فرص العمل في القطاعات الواعدة. وتشمل القطاعات المستهدفة الأعضاء

القادرين على العمل في الأسر المستفيدة من شبكة الأمان الإجتماعي، إضافة إلى الشباب المحرومين الذين تتراوح أعمارهم بين 16-35 سنة و لا تشملهم برامج شبكات الأمان الاجتماعي. وقد استند تصميم المشروع على مشاورات واسعة النطاق. و هو يهدف إلى الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة والمستفيدين ، وربط البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة / المستفيدين من الشباب ، الشباب وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة / الأعمال، مع المصالح المتنوعة. وتبنى آليات المشاركة المدنية في المكون 3 من خلال آلية بطاقة الأداء المبتكرة. و تمكّن المكونات 1 و 2 و 3 للمشروع في المقام الأول من تحسين العملية، والتطوير المؤسسي، وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات. لذا فإنّه من المتوقع أن تكون الآثار الاجتماعية للمشروع إيجابية، دون وجود لآثار سلبية توجب تطبيق إجراءات وقائية اجتماعية. و بما أنّ المناطق الجغرافية و الأنشطة التي ستموّل بشكل دقيق في إطار المكون 2.2 لم تحدّد بعد، فإنّه سيتم وضع إطار للإدارة البيئية و الاجتماعية مع آلية لفرز الإجراءات الوقائية. و سيتم استبعاد جميع الأنشطة ذات التأثيرات الكبيرة أو النهائية على البيئة والسكان. كما سيتم تضمين إطار الإدارة البيئية و الاجتماعية في كتيّب عمليات المشروع ، و في إدارة المشروع و مراقبته المنتظمة. وستتم مراجعة إطار الإدارة البيئية و الاجتماعية ، و الموافقة عليه، والكشف عنه في البلد و في دار المعلومات قبل التقييم.

ب. القدرات المؤسسية للمقترضين على مستوى السياسات الوقائية

لم يتم الانتهاء من الترتيبات المؤسسية الكاملة حتى الآن. ومن المتوقع أن تكون القدرات المؤسسية محدودة. و سيكون فريق البنك في حاجة إلى استغلال الوقت اللازم لتوفير التوجيه لتقديم إطار الإدارة البيئية و الاجتماعية وبناء القدرات.

ج. أخصائيو الإجراءات الوقائية البيئية و الاجتماعية في الفريق

ماركوس فريديريك فورباهل (GSU 05)

محمد عدنان بالزاوية (GEN 05)

د. السياسات التي يمكن تفعيلها

التفسير (اختياري)	هل تمّ تفعيلها؟	السياسات الوقائية
تمّ تصنيف المشروع باعتباره من فئة ب. لدى المكوّن 2 من المشروع (صندوق الإنتاجية و الوظائف) توجّه نحو توليد آثار بيئية محددة ضئيلة جدا على الموقع يمكن معالجتها بسهولة في حال إنجاز أعمال مدنية صغيرة يُتوقع أن تولّد آثارا صغيرة و محددة على الموقع و التي يمكن الحدّ منها بسهولة. ومع ذلك، فإن المشروع يهدف أيضا إلى الاستثمارات في سلسلة القيمة في قطاعات ذات مخاطر عالية محتملة مثل الزراعة التي تحتوي على مخاطر كبيرة تتعلق بتشغيل	نعم	التقييم البيئي- منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك 4.01 OP / BP

<p>الأطفال و العمل القسري ، والصحة والسلامة المهنية، والآثار على التنوع البيولوجي / تغير استخدام الأراضي، فضلا عن التعامل مع المواد الخطيرة و استخدامها و التخلّص منها. كما أنّ الاستثمارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة سترتبط بها أيضا بعض المخاطر والتأثيرات المتعلقة بتشغيل تلك الكيانات التي تحتاج إلى أخذها بعين الاعتبار.</p> <p>جميع المكونات الأخرى للمشروع هي في المقام الأول، التطوير المؤسسي والمساعدة التقنية وبناء القدرات. وسوف يتم إعداد إطار للإدارة البيئية و الإجتماعية (ESMF) لأن الأنشطة و المواقع الدقيقة التي سيقع تمويلها في إطار المكون 2 غير معروفة. و سيضع هذا الإطار للإدارة البيئية و الإجتماعية قائمة سلبية للمشاريع التي تم استبعادها من الدعم، فضلا عن قائمة إيجابية للقطاعات التي سيتم تمويلها من قبل الصندوق على أساس العناية الواجبة للبنك وتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لمختلف القطاعات ، والقدرة على إدارة تلك المخاطر والآثار. و ستتم مراجعة إطار الإدارة البيئية و الإجتماعية ، و الموافقة عليه، والكشف عنه في البلد وفي دار المعلومات قبل التقييم.</p>		
<p>من غير المحتمل أن يؤثر المشروع على الموائل الحرجة أو المناطق المحمية ولكن بما أنّ المشروع الفرعي الذي سيموله الصندوق غير معروف حاليا و في هذه المرحلة و أنّ الأنشطة المستهدفة ستجرى في قطاع الزراعة ، فإن إطار الإدارة البيئية و الإجتماعية سيقوم بتحليل مناطق المشروع و التدابير الواجب اتباعها إذا كانت هناك موائل طبيعية ستستهدف أثناء تنفيذه.</p>	<p>يقع تحديدها لاحقا</p>	<p>الموائل الطبيعية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP / BP 4.04</p>
<p>من غير المحتمل أن يؤثر المشروع على الغابات و لكن بما أنّ المشروع الفرعي الذي سيموله الصندوق غير معروف حاليا و بما أنّ المشروع يركز على سلاسل القيمة التي يحتمل أن تشمل الأخشاب (زراعة الغابات) والمنتجات الحرجية غير الخشبية، سيحلل إطار الإدارة البيئية و الإجتماعية طبيعة المشاريع الفرعية والإجراءات الواجب اتباعها إذا كانت مناطق و موارد الغابات</p>	<p>يقع تحديدها لاحقا</p>	<p>الغابات- منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP / BP4.3</p>

<p>معنيّة خلال تنفيذ المشروع.</p> <p>من غير المرجح أن يدعم المشروع الاستخدام أو المشاركة في الاستثمارات في المبيدات. و لكن بما أنّ المشاريع الفرعية الذي سيمولها الصندوق غير معروفة حاليا وبسبب الأنشطة المستهدفة التي ستحدث في قطاع الزراعة ، فإنّ إعداد إطار للإدارة البيئية و الإجتماعية سيقوم بتحليل طبيعة المشاريع الفرعية والتدابير الواجب اتباعها إذا كانت المبيدات الحشرية أو المنتجات الأخرى ذات الصلة تستخدم فيها.</p>	<p>يقع تحديدها لاحقا</p>	<p>إدارة الآفات - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP 4.09</p>
<p>ليس من المتوقع أن تشكل العملية المقترحة مخاطر بإلحاق أضرار بالممتلكات الثقافية المجتمعية القائمة. ومع ذلك، فإنّ إطار الإدارة البيئية و الإجتماعية سيحلّل مناطق المشروع والإجراءات الواجب اتباعها إذا تمّ اكتشاف هذه الخصائص خلال تنفيذ المشروع. و سيتم تطبيق اجراءات الممتلكات الثقافية و الموجودات بالصدفة وإجراءات التخفيف الملائمة من أجل تحديد وحماية (من السرقة وسوء التعامل من القطع الأثرية المكتشفة) الممتلكات الثقافية. و بينما يسعى المشروع إلى عدم إلحاق الضرر بالممتلكات الثقافية، فإنّ إعداده قد يحدد في وقت لاحق ويشمل المساعدة للحفاظ على المواقع التاريخية أو الأثرية. و في حالة حدوث هذه الاحتمالات، فإنّه سيتم إعداد خطط إدارة الممتلكات الثقافية لهذه المشاريع.</p>	<p>يقع تحديدها لاحقا</p>	<p>الموارد الثقافية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP/BP 4.11</p>
<p>أنشطة المشروع ليس لها تأثيرات على السكان الأصليين على النحو المحدد في سياسة الشعوب الأصلية OP 4.10 ، وبالتالي فإنّ هذه السياسة لم يقع تفعيلها بعد .</p>	<p>لا</p>	<p>السكان الأصليون - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP/BP 4.10</p>
<p>من المتوقع أن يقوم المكون 2 من المشروع (صندوق الإنتاجية والوظائف) بتمويل المشاريع الصغيرة من خلال منح مستهدفة. و لا ينبغي أن يشمل هذا التمويل التدخلات المادية أو الأعمال المدنية التي من شأنها أن تؤدي إلى التشريد القسري المادي أو الاقتصادي. و يمكن أن يكون أكبر استثمار في نوع من منشآت التخزين للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي سوف تستخدم المرافق القائمة لترقية، أو ضمّ مناطق توسّع لازمة للمنشآت من خلال معاملات تجارية.</p>	<p>لا</p>	<p>إعادة التوطين القسرية- منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP / BP 4.12</p>

لذلك فإنه لن يتم تفعيل سياسة إعادة التوطين القسرية التابعة للبنك OP 4.12. وستقوم آلية فرز الإجراءات الوقائية بالتكفل بعدم تمويل الأنشطة التي تتطلب إعادة التوطين القسري في إطار المشروع. وسوف يشمل إطار الإدارة البيئية و الإجتماعية ودليل العمليات توجيهات تتعلق بمراقبة المشاريع الفرعية لضمان عدم وجود أنشطة تؤدي إلى إعادة التوطين القسرية على النحو المعرف في OP 4.12، بما في ذلك حيازة الأراضي والتهجير الاقتصادي، ونزوح المستخدمين على الأراضي العامة، و سيتم تمويله في إطار المشروع.		
لن يقوم المشروع ببناء سدود أو الإعتماد عليها.	لا	سلامة السدود- منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP / BP 4.37
لن يؤثر المشروع على الممرات المائية الدولية.	لا	المشاريع المقامة على الممرات المائية الدولية- منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP / BP 7.50
لا يقع المشروع في منطقة متنازع عليها.		المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك - BP OP 7.60/

هـ. إعداد الخطة الوقائية

1. الموعد الأولي المحدد لإعداد تقييم مرحلة تسوية النزاعات بين المستثمرين و الدولة (ISDS):

15 ديسمبر / كانون الأول 2016

2. الإطار الزمني لإطلاق واستكمال الدراسات المتعلقة بالإجراءات الوقائية التي قد تكون مطلوبة. يجب تحديد الدراسات وتوقيتها بشكل دقيق في تقييم مرحلة تسوية النزاعات بين المستثمرين و الدولة.

سيعمل اخصائيا المسائل البيئية و الإجتماعية (م.فورباهل و م . بالزاوية) مع المسؤولين على المشروع للاتفاق على الدراسات، وحماية الأجهزة وفحص الآليات اللازمة والإطار الزمني بعد فترة وجيزة من مقترح مشروع البنك الدولي.

III. نقاط الاتصال

البنك الدولي

الإتصال: كارين كلير

الصفة: أخصائي رئيسي في الحماية الإجتماعية

الإتصال: محمد هشام الشيتي

الصفة: أخصائي أول في القطاع الخاص

المقترض/ الحريف/ المستلم

الاسم:

الاتصال: كلثوم حمزاوي

الصفة: مديرة

البريد الإلكتروني: k.hamzaoui@mdci.gov.tn

وكالات التنفيذ

الاسم:

الاتصال: كلثوم حمزاوي

الصفة: مديرة

البريد الإلكتروني: k.hamzaoui@mdci.gov.tn

IV. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال ب:

دار المعلومات

البنك الدولي

1818 شارع H ، نيويورك

واشنطن، العاصمة 20433

الهاتف: (202) 4500-458

الفاكس: (202) 1500-522

على شبكة الإنترنت: <http://www.worldbank.org/infoshop>

٧. الموافقة

رئيس (رؤساء) فريق العمل:		الاسم: كارين كلير، محمد هشام الشياتي	
تمّ الإعتماد من طرف:			
مستشار الإجراءات الوقائية:	الإسم:	التاريخ:	
مدير الممارسات:	الإسم:	التاريخ:	
المدير القطري:	الإسم:	التاريخ:	

1 تذكير: تتطلب سياسة الإفصاح المتّبعة في البنك أن يتم الكشف عن الوثائق ذات الصلة بالإجراءات الوقائية قبل التقييم (i) في دار المعلومات و (ii) في البلاد، في مواقع عامة يسهل الوصول إليها وفي شكل ولغة تكون في متناول الأشخاص الذين يُحتمل أن يلحقهم التأثير.